١/١١ الأهرام

الدولة هي الحل وليست المشكلة

زعم رونالد ريغان في عام١٩٨١ أن: الحكومة ليست هي الحل.. الحكومة هي المشكلة ! وانطلاقا من أسطورة اليد الخفية التي تحقق المصلحة العامة . للأمة بفضل. المصلحة الأنانية. للفرد! عملت إدارة ريجان علي تنفيذ سياسات اقتصادية: تتبني نظام. السوق الحرة. ونظرية. اقتصاد العرض.، وتساند تركز الثروة لدى الأغنياء، وتعادي تدخل الدولة في الاقتصاد، بزعم تشجيع الاستثمار الخاص وزيادة النمو الاقتصادي، الذي ستتساقط ثماره علي الفقراء بزيادة العمالة والأجور! لكن انجازات هذا البناء النظري الهش تآكلت ثم سقطت بصورة مدوية مع وقوع الأزمة المالية الراهنة، تماما كما سقط إدعاء ريجان إيمانه بأن. الحرية الاقتصادية سبيل الحرية السياسية.، ومشاركته فور هذا في حملة مكارثي ضد فنانى وكتاب هوليوود. الليبراليين. ومعارضته اللاحقة لبعض تشريعات الحقوق المدنية! وكما سقط إدعاء تابعه بوش. نشر الحرية. بينما جعل. التعذيب منهجيا. في أبو غريب وجوانتنامو وغيرها!

د. طه عبدالعليم

والواقع أن. اقتصاد التنقيط.، الذي يزعم بأن تركيز الثروة لدي الأغنياء سيفيد الفقراء حين تتساقط ثمار النمو عليهم، وإن متأخرا وتدريجيا، كان أساسا لأيديولوجية خفض الانفاق الاجتماعي العام. وهكذا، قلصت إدارة ريغان انفاق الموازنة الأمريكية علي الصحة والغذاء والتعليم وحماية البيئة، وهو ما واصلته إدراة بوش الإبن وزادت عليه. لكن تصعيد سباق التسلح في عهد ريجان أدى إلى زيادة حقيقية في الإنفاق العسكري بلغت٤٠٪ بين عامي١٩٨١ و١٩٨٥ على حساب تراجع تصنيع وتنافسية الاقتصاد الأمريكي، ودفع عجز الميزانية الاتحادية إلى تضاعف الدين القومي من٧٠٠ مليار دولار إلى٣ تريليونات دولار، وهو ما وصفه ريجان بأنه. أكبر خيبة أمل. في عهده! وقدر الاقتصادي الأمريكي جوزيف ستيجليتز، الحائز على جائزة نوبل، أن تكاليف حرب العراق الحقيقية تبلغ ثلاثة تريليونات دولار، أسهمت في تفاقم العجز وتضاعف الدين وتباطؤ الاقتصاد الأمريكي وخلقت مقدمات وأضعفت أدوات مجابهة الأزمة المالية الراهنةوالكساد الاقتصادي الزاحف. ولاحظ الاقتصادي الأمريكي. بول كروجمان.، الحائز بدوره على جائزة نوبل في الاقتصاد، أنه كان من السهل مع بداية عهد ريجان إقناع الكثير من الناخبين بأن. الحكومة الكبيرة. عدو لهم، وأنهم يدفعون الضرائب من أجل توفير برامج اجتماعية للآخرين! حيث غابت مظاهر التفاوت الاجتماعي؛ أي ما تحقق بفضل دور الدولة الاجتماعي والاقتصادي بالذات،لكنه سرعان ما أصبح التفاوت الاجتماعي الكبير يسود المجتمع الأمريكي؛ إذ لم يرتفع متوسط الدخل سوى بنسبة١٧ في المئة منذ١٩٨٠، بينما تضاعف دخل الأغنياء الذين يمثلون١,٠ في المئة من السكان أربع مرات! وسجل المفكر الأمريكي الكبير نعوم تشومسكي أن. الدخول الفعلية لعائلات الطبقة الوسطي ازدادت بأسرع مرتين تحت حكم الديمقراطيين، وزادت الدخول الفعلية للعائلات العاملة الفقيرة ست مرات أسرع، مقارنة بما تحقق تحت حكم الجمهوريين خلال العقود الستة الماضية..

وباختصار، فقد عملت إدارة ريجان شأن غيرها من الإدارات الجمهورية على تهميش دور الدولة في الاقتصاد، وبدأت تصفية دور الدولة في التنظيم والرقابة وتخفيض الضرائب على الأغنياء ومنح المصارف ومديريها مطلق الحرية في تحقيق الربح السهل، وهو ما تفاقم في عهد بوش الإبن، وخلق أسباب الأزمة المالية والركود الاقتصادي.

وفي هذا السياق، أعلن كروجمان، إن إدارة بوش قد سلمت إزاء كارثة الكساد المحدقة بأن. الحكومة هي الحل وليست المشكلة... وصار محتما عليها. أن تقوم بما لم يكن محلا للتفكير.! لكن إجراءات الخروج من الأزمة لا تزال متعثرة بسبب أيديولوجية الإدارة الجمهورية. المناهضة لدور أكبر للحكومة في الاقتصاد. وعقيدتها التي تتلخص في__. أن القطاع الخاص جيد والقطاع العام سيء.!! وحدد تقرير اقتصادي لمجلة. تايم. الأمريكية بين أسباب ظهور الأزمة.، أسطورة اليد الخفية. التي تحقق توازن السوق الحرة، وغياب الرقابة والمحاسبة التي تحول دون الاستثمار المغامر في المشتقات المالية، التي وصفها أثرى أثرياء العالم وارين بافيت بأنها. أسلحة مالية للدمار الشامل.!

وقد كتب هارولد ميرسون في الواشنطن بوست يقول إن البنوك الاستثمارية ليست وحدها ما يسقط في. المجزرة. الأخيرة، وإنما. فكرة الرأسمالية غير المقيدة وسياسة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية.. وقال ميرسون إن أمريكا الآن بين مرحلتين: نظام قديم، يتمثل في مؤسسات عصر ريغان التي أسست على فكرة أن السوق تتسم بالكمال وأن لا حق للحكومة، وهذا نظام يتلاشي شيئاً فشيئاً، ونظام جديد، يلعب فيه وول ستريت. دوراً ضعيفاً بينما تلعب فيه واشنطن دورا أكبر.، وبعد أن زعم قبل الأزمة أن السوق الحرة أفضل طريقة لتنظيم الاقتصاد! اعترف آلان غرينسبان، رئيس المصرف الاحتياطي الفيدرالي من عهد ريجان إلى عهد بوش الإبن، أمام لجنة مراقبة النشاط الحكومي بالكونجرس بأنه في خضم الأزمة أدرك. العيوب في الأيديولوجية الرأسمالية.!

وكتب روبرت ساموبلسون في. نيوزويك. يقول إن الأزمة أوضحت أن. أخطر أعداء الرأسمالية هم الرأسماليون. وأن. هذا النوع من الرأسمالية يعمل لصالح القلة المميزة..

والواقع أن المعارك الفكرية حول الماضي تحدد مصير المعارك الفكرية من أجل الحاضر، وأن أمريكا بعد أن تفيق من هول الصدمة ستشهد جدلا في المستقبل حول أسباب الكارثة في الماضي، كما لاحظ جوزيف ستيجليتز. ويلخص في مقاله الهام المعنون. الرأسماليون الحمقي. ما اعتبره قرارات قادت إلي الأزمة، وفي مقدمتها: قرار ريجان بإزاحة بول فولكر عن رئاسة المجلس الاحتياطي الفيدرالي رغم قيامه بما يفترض أن يكافأ عليه بخفض التضخم من أكثر من١١٪ إلي أقل من٤٪. لكن فولكر أدرك وبعمق أن الأسواق المالية ينبغي ضبطها وتنظيمها ومراقبة شطحاتها، وكان ريجان ينشد شخصا لا يؤمن بهذا، بل بسوق تعمل بحرية مطلقة وانفلات بلا رادع، فعثر علي ضالته في آلان غرينسبان المفعم بالحماسة للسوق الحرة وفلسفتها وغير المهتم بمصائر الفقراء ومعاناتهم؛ فكان ما كان! ثم الغاء الكونجرس مع نهاية عهد كلينتون لقانون. غلاس- ستيلغول. الهادف إلى كبح جماح التجاوزات والتضارب في المصالح رضوخا لجبروت جماعات الضغط، فأزيلت الجدران التنظيمية الفاصلة بين البنوك التجارية التي تقرض الأموال والبنوك الاستثمارية التي تتاجر في السندات والأسهم،

واندفعت البنوك التجارية للاستثمار المغامر في مقامرة المشتقات! ثم تخفيضات بوش الضريبية التي استفاد منها الأثرياء، ولعبت دورا محوريا في التمهيد لتفجر الأزمة الراهنة، بينما لم تفعل سوى النزر اليسير لحفز الاقتصاد وحروب بوش في أفغانستان والعراق التي زادت الوضع سوءا! حيث ارتفعت أسعار النفط وتقلص معدل الإدخار العائلي إلى الصفر وبدأ الجنوح نحو الركود الاقتصادي.

ومهدت إدارة بوش كل السبل لدخول عصر الاقتراض بإفراط غير مسبوق، وشهد قطاع العقارات طفرة في منح القروض بلا حساب لنحصد الويلات! ثم تفجر سلسلة من فضائح الشركات الكبرى، التي أظهرت فساد نظم المحاسبة والتدقيق، لأن الشركات هي التي تدفع رواتب مديري وكالات التصنيف الائتماني التي تصدر تصنيفات بقوة الأداء وصلابة المرتكزات، وبدأت الشركات في تزوير الحقائق وتزييف التقارير، وتزعزت الثقة بأرقامها وتقاريرها! وأخيرا، جاءت الأزمة المالية فدأبت إدارة بوش على الزعم بأن الاخبار السيئة مجرد ترهات وأن معاودة النمو والازدهار وشيكة، وراحت تتخبط بين نهج وآخر، وتبنت الاقتراح الأصلي بخطة انقاذ مالي وضعت٧٠٠ مليار دولار تحت تصرف وزير الخزينة ينفقها كيفما اء دون حسيب أو رقيب! وأهدرت الوقت الثمين في محاولة تمرير خطة مدفوعات مقابل نفايات، وقدمت للبنوك ما تحتاجه من أموال بغير ضمان أن تستخدمها لمعاودة الإقراض، بل سمحت بإغداق أموال دافعي الضرائب علي أصحاب البنوك! وتحدثت عن بناء الثقة وأتت بما يقوض دعائمها حيث لم تتصد للمشاكل الجوهرية وحوافز المديرين المقامرين ولم تصلح نظم. الضبط. القاصرة والمهترئة. ويخلص ستيجليتز لأن معظم القرارات السابقة تجمعها فلسفة اقتصادية خائبة تؤمن بأن السوق تستطيع تقويم إعوجاجها وتصحيح مسارها وإصلاح خللها بنفسها، وأن دور الحكومة ينبغي أن يتقلص إلى الحد الأدني، فوصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم من انهيار!

١/١١ الدستور

مع الحياة والناس: عداد الدّم!

خيري منصور

كأن هذا الدم ماء لكن في زمن الطوفان حيث يصبح الجفاف مطلباً، وكأنه كاز أو بنزين أو سولار لكن بعد ان يصل سعر البرميل سنتا واحدا، لقد تحولت الشاشات التي كانت عاطلة عن العمل قبل هذا النزيف الى عدادات تشبه عداد الماء والكهرباء والبنزين، فالرقم بدءا من الشهيد رقم واحد حتى الجريح رقم اربعة آلاف بدأ يتحول الى رقم تجريدي في الحواسيب اللامبالية، ويذكرنا بتلك الصرخة التي قال فيها برتراند راسل لصاحبه الضليع في الحساب.. عمّ تتحدث؟ وهل هذه الارقام التي تلهو بها هي لبشر ام لشجر ام لحجارة ام بلا أي رصيد،

لم يكن الشهيد الذي حمل رقم واحد في هذه التراجيديا الجديدة الا استئنافا لمئات الألوف ممن سبقوه، بدءا من مجازر التأسيس الصهيوني حتى مجازر ما بعد الصهيونية ان كان لمثل هذه المابعديات معنى بعد ان عادت البشرية او أعيدت الى الكهف عبر الطائرات والانترنت والصواريخ الذكية.

كل شيء ذكي الان الا الانسان فهو الأحمق الوحيد الذي صدق ان الوحوش أغمدت مخالبها، وصدق ايضا ان ما هو خلف الانياب البارزة الزرقاء ابتسامة،

ان من حق الفلسطيني الان ان يتمنى لو ان الزمن يتوقف ، كي يتوقف عداد الموت، فكل ثانية جديدة هي فرصة اضافية للمزيد من القتل، وحين يشمل الذبح هذا العدد من الاطفال فان المحكوم عليه بالاعدام هو مستقبلنا كعرب، وليس كفلسطينيين فقط ، وكل ما في الأمر ان الفلسطينيين هم الان الذين يتقدمون الطابور امام هذا ا لمسلخ البشري. لقد بنوا بالاسمنت والحديد وعصارة الكراهية سورا عنصريا ارتفاعه ضعف ارتفاع سور برلين.

وكما يقول مؤرخ يهودي من المؤرخين الذين يوصفون بالجدد فان اسرائيل تريد ان يكون هناك دولة اسبارطية ولها سجنان واسعان أحدهما يسمى قطاعا والآخر يسمى ضفة.. ليس عيبا ان تؤخذ الحكمة احيانا من أفواه الأعداء، فالمجانين الان هم العقلاء، والضحايا هم الذين يعاقبون، لان المطلوب من الضحية ان تكون خرساء كي تكتمل الجريمة بغياب الشهود والأذنين،

عداد الموت يتسارع ولا ندري الى اين سوف يصل ، وقد ينفجر الحاسوب اذا تلقى من الارقام والمعلومات ما لا يطيق.

ثمة من يقتل وثمة من يحصي ، وقد يخطئ في العد لصالح القاتل اولا ، فالمجزرة اذا كان ضحيتها يهوديا يكفي شخص واحد كي تستحق اسمها ويكتمل نصابها ، لكن المجزرة العربية يجب ان يكون حدها الادنى بضع مئات وربما بضعة الوف، ما دامت تسعيرة الدم قد اخضعت لسلة العملات المحلية.

ان ما بلغته هذه المحرقة بل هذا الهولوكوست المعكوس من انتهاك للتاريخ الانساني ولكل ما انجزته الحضارات يتطلب من كل من لم يفقد رشده بعد ان يدافع عما سماه مارلون براندو ذات يوم الشرف القليل الباقي، فالتاريخ لم يندفع الى اقصى توحشه غير ثلاث او اربع مرات منذ الشاهد الاول حتى الشهيد الاخير.

١/١١ الوطن

إسرائيل أيضا في أزمة

مازن حماد

يتباهى الضباط الإسرائيليون بأن جيشهم «مضطر» لممارسة درجة عالية من العنف ضد الفلسطينيين لحماية أرواح جنوده. وكما تقول صحيفة «الغارديان» البريطانية، وهي من بين قلة من الصحف الغربية التي لا تتردد في الدفاع عن الحق، فإن ميساء السموني الفتاة الفلسطينية ذات التسعة عشر عاماً لا تخالف الضباط الرأي، فهذه الفتاة هي الوحيدة التي بقيت على قيد الحياة من أفراد عائلتها التي استشهد جميع أفرادها بقصف منزلها في حي الزيتون بغزة.

ما أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لا يخالف الضباط الرأي، فهذا المكتب الدولي شاهد على أن الجنود الإسرائيليين جمعوا ١٠٠ فلسطيني وحشروهم في منزل واحد ثم قصفوا المنزل ليستشهد من بينهم «٣٠» شخصاً، وليس هذا فحسب، بل منع الجنود الغزاة الصليب الأحمر من إجلاء جرحى القصف لمدة ثلاثة أيام.

ومن الأمثلة التي أوردتها الصحيفة في افتتاحيتها حول الإفراط الإسرائيلي في استخدام العنف أنه على بعد عدة منازل عن بيت عائلة السموني عثر عمال الإنقاذ على أربعة أطفال متكورين إلى جانب جثة أمهم.

مثل هذه الجرائم ليست جديدة على إسرائيل، والذين يتذكرون تفاصيل العمليات العدوانية التي تشنها دولة تزعم أنها تطبق معايير أخلاقية في حروبها، يكتشفون بسهولة أنها دولة كاذبة. لكن معرقلي وقف إطلاق النار في غزة يتحملون ذات القدر من المسؤولية وباتت أيديهم ملطخة بدماء الفلسطينيين هم أيضاً.

وفجر الجمعة امتنعت واشنطن عن التصويت على قرار من مجلس الأمن يأمر بوقف فوري لإطلاق النار، وكانت النتيجة أن إسرائيل لم تأخذ القرار على محمل الجد، واعتبرته على لسان رئيس الوزراء ايهود أولمرت غير قابل للتطبيق، متعهدة بمواصلة الهجمات على غزة وهو ما حدث بالفعل مع تصعيد إضافي في حدة الضربات الوحشية.

وكانت «الغارديان» جريئة في استنتاجها بأن مشاهد الضحايا والدمار لن تدفع الشارع العربي إلى الاعتدال أو إلى معاداة حماس أو حزب الله، إذ خرج الملايين في الدول العربية «المعتدلة» والمتحالفة مع واشنطن إلى الشوارع احتجاجاً على الغارات الإسرائيلية. فهل هذه هي الطريقة التي يمكن أن تجعل إسرائيل جاراً مقبولاً في المنطقة؟

ماذا سيحدث إذن بعد قرار مجلس الأمن وبعد تبلور المبادرة المصرية؟ الشيء نفسه ولكن بصورة أسوأ. فبعد أسبوعين من القتل والتدمير العشوائي المكثف ترغب إسرائيل في ترجمة المكاسب العسكرية إلى منافع سياسية، مما يضع الغزاة أمام خيارين: إما الانسحاب أو الاستمرار.

وفيما ترى الصحيفة أن حماس ما زالت سليمة من الناحية العسكرية وقادرة على إطلاق الصواريخ ضد الجنوب الإسرائيلي، فقد بدأت تهاجم المواقع الإسرائيلية البرية في قطاع غزة، مما قد يعني أنها ستلجأ إلى حرب استنزاف لإجبار اسرائيل على الانسحاب.

حماس من جانبها لم تتصرف بتسرع ونشرت مقاتليها بتحفظ، أما القادة الإسرائيليون فقد اختلفوا حول أهداف الحملة العدوانية وكيفية تحقيقها. لديهم تكتيك ولكن لا يملكون أي استراتيجية مما يدل على أن أعداد الضحايا ستتضاعف وأن الموقف القائم حالياً قد يستمر أسبوعاً آخر وربما أكثر من ذلك بكثير.

إسرائيل في أزمة، وليس في إمكانها احتواء حماس، وكل ما تملكه من أوراق هو قتل المزيد من المدنيين وتدمير المنازل على رؤوس ساكنيها.

١/١١ السفير

علامة الرضا

ساطع نور الدين

صمت الرئيس الاميركي المنتخب باراك اوباما ازاء المذبحة المروعة التي تنفذها اسرائيل في قطاع غزة ما زال يثير الحيرة والاستغراب. لا يبرره قوله المتكرر ان لان لاميركا صوتا واحدا يصدر عن الرئيس الحالي جورج بوش، كما لا يفسره سعيه الظاهر الى تفادي اتخاذ موقف من مسألة محرجة لاي مسؤول اميركي. ثمة اشارة ضمنية يرسلها اوباما لا يمكن لاحد ان يخطئها.. الا اذا كان يسقط تمنياته على ذلك الصمت الثقيل. بقرار واع، عمد اوباما كما يبدو الى السكوت حتى الان على المذبحة، التي يتلقى التقارير الرسمية اليومية من كبار مسؤولي ادارة بوش حول تفاصيلها، وان يصرخ عاليا عندما حصل الهجوم الارهابي على مدينة مومباي الهندية قبل شهرين، قبل ان يعرف عنه شيئا... في موقف تردد صداه سريعا في الهند وباكستان وافغانستان، ولم يدع مجالا للشك في جدول اعمال ادارته واولوياتها المقبلة، في مجال السياسة الخارجية تحديدا.

لم يكن ذلك الانتهاك المفاجئ يومها لمبدأ الصوت الاميركي الواحد في العالم، سوى فرصة سنحت للرئيس المنتخب، لكي يخاطب الاميركيين مجددا ويثبت لهم انه سيكون قائدا قويا وحازما في مواجهة الارهاب الذي يمثل قضية داخلية مثلها مثل الاقتصاد الذي شرع اوباما في تولي زمامه منذ اللحظة الاولى لفوزه، وبات يتصرف باعتباره الرئيس الفعلي وصاحب الصوت الوحيد في معالجة ازمته، مع فريق وزاري واستشاري اكتملت صورته تقريبا. لم يخرق اوباما ذلك المبدأ ازاء المذبحة الاسرائيلية في غزة، لانها اولا مسألة خارجية، وهي من مسؤولية الفريق الذي لم يكمل تشكيله حتى الان لمتابعة قضايا الصراع العربي الاسرائيلي، وهو فريق سيكون اقل اهمية بما لا يقاس من المجموعة التي ستعنى بالوضع في شبه القارة الهندية او ايران والتي ستكون تابعة مباشرة للبيت الابيض، بدلا من وزارة الخارجية.

وهي ليست قضية توزيع مناصب وادوار، او كما يقال عن ان وزيرة الخارجية المقبلة هيلاري كلينتون، التي لا تزال هي الاخرى تلزم الصمت المطبق امام المذبحة، ستتسلى مع فريقها بالصراع العربي الاسرائيلي وتتحمل وحدها عاقبة الفشل الحتمي في تسوية اي من ملفاته، بل هي تعني اساسا ان الادارة المقبلة قررت ان تترك لاسرائيل وحدها ادارة هذا الصراع ووقائعه السياسية والعسكرية، وبهامش اوسع ربما من ذاك الذي كانت تتمتع به طوال سنوات بوش الثماني الماضية.. بحيث يكون اوباما وفريقه في البيت الابيض متفرغا لادارة الحرب على الجبهة الشرقية مع الارهاب، وايران. توهم البعض ان صمت اوباما قد يكون تعبيرا عن استيائه من الوحشية الاسرائيلية في قطاع غزة، او في الاقل عن حرجه امامها.

وافترض البعض الاخر ان اسرائيل اختارت موعدا دقيقا لارتكاب المذبحة، ما بين انتهاء ولاية صديقها بوش وابتداء ولاية الرئيس الجديد الذي تريد وضعه امام امر واقع جديد. نسي الجميع ان السكوت علامة الرضا التي تفهمها اسرائيل وتقدرها جيدا، من الرئيس المقبل ووزيرة خارجيته وجميع مستشاريهما الذين لم ينبسوا حتى الان ببنت شفة..

والذين لو تكلموا لكانت كلماتهم ربما اسوأ من كلمات المسؤولين الاسرائيليين!

١/١١ الاتحاد

عملية السلام والقناعة الغائبة

آن أبلباوم

تتغير الظروف ومعها أسماء اللاعبين الأساسيين، ويتناوب مفاوضو السلام على الذهاب والمجيء من وإلى الشرق الأوسط ومعهم تفاصيل الاتفاقيات التي يحملونها في جعبتهم، لكن في النهاية يظل جانب واحد من الصراع الإسرائيلي/ الفلسطيني على حاله دون تغيير، ذلك أنه عندما تفشل جميع المحاولات لابد أن أحدهم في مكان ما سيصدر بياناً يدعو فيه إلى السلام. والحقيقة أنه لم يكن هناك أبدا نقص في عدد التصريحات والبيانات التي تحض على السلام طيلة الأيام القليلة الماضية.

ففي أعقاب الهجوم الإسرائيلي على غزة ناشد «بان كي مون»، الأمين العام للأمم المتحدة: «جميع أطراف المجتمع الدولي لإظهار الوحدة والالتزام بإنهاء الأزمة المتصاعدة»، ودعا في ذات السياق خافيير سولانا، المنسق الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية، إلى وقف الأعمال العدائية، معلناً أن «وقف إطلاق النار يجب أن يتقيد به الجميع ويُحترم بشكل واضح»، ولم ينسَ رئيس الوزراء البريطاني، جوردون براون، التذكير بالحاجة إلى «وقف فوري لإطلاق النار».

وفيما كانت الأيام تمر سريعاً أعقب هذه التصريحات ما يشبه الهجرة الجماعية للسياسيين إلى الشرق الأوسط، حيث شد الرئيس الفرنسي ساركوزي وإلى جانبه وزير الخارجية التشيكي الرحال إلى إسرائيل، وربما التقيا هناك مع خافيير سولانا أو توني بلير أيضا، بل حتى الرئيس الروسي، ديمتري ميدفيديف، لم يتوانَ عن إرسال مبعوثه الخاص إلى المنطقة. ويبدو أنه على غرار فريق رياضي يشارك في الأولمبياد ويبحث عن الميداليات الذهبية أصبح امتلاك سياسة خاصة بالشرق الأوسط من متطلبات الوجاهة الدولية، لكن فيما عدا تلك الوجاهة فإنه من الصعب الخروج بأي فائدة من التحركات الدبلوماسية والتصريحات المرافقة لها.

ففي الشرق الأوسط كانت المبادرات الدبلوماسية الناجحة هي تلك التي تجري بهدوء وبعيداً عن الأنظار تماما مثل «اتفاق أوسلو» للعام ١٩٩٣ الذي أجريت مفاوضات بشأنه، على الأقل في المرحلة الأولى، في سرية تامة، وفي المقابل انتهت الاستعراضات الدبلوماسية التي كان ينتظر منها تحقيق اختراق ما في عملية السلام مثل مؤتمر أنابوليس في خريف عام ٢٠٠٧ دون تحقيق نتيجة تذكر، على رغم ما رافقه من تبادل للأنخاب وظهور كل من هب ودب من الوسطاء الثانويين على شاشة التلفزيون.

والواقع أن المشكلة الأساسية مع جهود السلام تلك ومؤتمراته ومبادراته التي لا تعد ولا تحصى هي عدم اعتراف أي منها بحقيقة جوهرية متعلقة بالصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي وهي أننا لسنا بصدد عملية سلمية، بل نحن إزاء عملية حربية منذ البداية، فمازال الطرفان في هذه المرحلة في الأقل مقتنعين بأن أهدافهما ستتحقق بشكل أفضل عبر السلاح والتكتيكات العسكرية مقارنة بالاستمرار في المفاوضات. ولذا يبقى التدخل، سواء كان من الأوروبيين الذين تحركهم نواياهم الحسنة، أو المبعوث الروسي، أو حتى كوندوليزا رايس نفسها، مجرد محاولات لتأجيل الصراع، لكنها لا تستطيع وضع حد نهائي للعنف اللهم إلا إذا أعلن أحد الطرفين استسلامه، ولئن كان «اتفاق أوسلو» قد نجح في تحقيق بعض الهدوء فلأنه ترافق مع ظروف موضوعية مثل الهجرة الروسية المكثفة إلى إسرائيل وسقوط الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى الشعور بالتعب الذي أوصل الفلسطينيين إلى قناعة مفادها أنه لا يمكن بعد ثلاثين عاما من النضال رمي إسرائيل في البحر، فيما أدرك الإسرائيليون من جانبهم أن سياسة الاحتلال ربما تضرهم أكثر مما تنفعهم وأنهم سيستفيدون من المفاوضات أكثر مما سيكسبون من الحرب. وفي انتظار ذلك فإن كل ما يقال عن سلبية إدارة بوش وصمت باراك أوباما وعجز العرب وضعف أوروبا ليس سوى محاولة يائسة لإلقاء اللوم على الخارج، بينما المشكلة الحقيقية تكمن بين الأطراف المعنية، ولن تقود الجهود الدبلوماسية الحالية سوى إلى تأخير الصراع ما دام توقف الحرب مرهوناً بانتصار أحد الطرفين على الآخر. وهو انتصار لن يتحقق أبداً.